

## تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة الممتدة من ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤)

### أولا - المقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويشمل التقرير ما استجد من تطورات منذ تقريره السابق المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/2004/50 و Corr.1).

### ثانيا - الحالة في منطقة العمليات

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تميزت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة بوقوع العديد من الصدامات المسلحة عبر الخط الأزرق، جرى معظمها بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية، وشاركت في بعضها عناصر مجهولة أو فلسطينية. ونزعت الحوادث إلى إثارة سلسلة من العمليات التصعيدية المتبادلة، مما زاد من حدة التوتر لفترات امتدت لعدة أيام متتالية. وترتب عن عمليات القصف الجوي وحوادث إطلاق النار مقتل جندي إسرائيلي ومدني لبناني وفلسطينيين. وتواصلت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، وأطلق حزب الله في مناسبتين اثنتين على الأقل النيران المضادة للطائرات على القرى الإسرائيلية. وفيما ظلت الأحوال مستقرة نسبياً في الجنوب اللبناني، كما يدل على ذلك إجراء انتخابات بلدية ناجحة، الاحتكاكات بين الأطراف تشكل تهديداً لهذا الاستقرار.

٣ - وقد بدأت الفترة المشمولة بالتقرير توجيه ضربة جوية إسرائيلية في ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى موقعين اثنين من مواقع حزب الله بالقرب من شقرا، وذلك رداً على هجوم شنه حزب الله في ١٩ كانون الثاني/يناير أشرت إليه في تقريره السابق، أدى إلى مقتل



جندي إسرائيلي. وفي ٢٤ شباط/فبراير، قتلت قوات الدفاع الإسرائيلية بالرصاص مدنيا لبنانيا زعمت أنه مهرب مخدرات عبر إلى إسرائيل على مقربة من عجر.

٤ - وتجددت أعمال القتال في منطقة مزارع شبعا في ٢٢ آذار/مارس. إذ سجلت قوة الأمم المتحدة في الصباح الباكر ثمانية انتهاكات جوية إسرائيلية للخط الأزرق. وشن حزب الله مساء ذلك اليوم هجوما شديدا على مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية مستخدما الصواريخ ومدافع الهاون في منطقة مزارع شبعا والمناطق المجاورة. وردت القوات في شبعا وكفر شوبا باستخدام القنابل الجوية ومدافع الهاون والمدفعية والأسلحة الصغيرة، وسقطت طلقة لمدفع الهاون على مقربة من موقع قوة الأمم المتحدة. وفي اليوم التالي، استخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية الطائرات العمودية المسلحة لاستهداف عناصر مسلحة كانت تستعد لإطلاق صواريخ على إسرائيل على مقربة من حولا. وقتل عضوان في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وأصيب آخر بجراح. ووقعت هذه الحوادث خلال الأيام التي تلت اغتيال قوات الدفاع الإسرائيلية زعيم حماس الشيخ ياسين في غزة، وربط كل من حزب الله القيادة العامة للجبهة الشعبية الأعمال التي نفذاها بهذا الحادث.

٥ - وفي ٥ أيار/مايو، انطلقت حلقة من الاضطرابات ومن تبادل العمليات المسلحة عبر الخط الأزرق. إذ نفذت إسرائيل أكثر من ٢٠ طلعة جوية فوق الأراضي اللبنانية، خلف عدد منها انفجارات صوتية. وأطلق حزب الله على إثر ذلك عدة طلقات مضادة للطائرات من مواقعه القريبة من شقرا وحولا وعلما الشعب، وسقطت شظايا الطلقات قرب قرية شيلومي. ورد الجيش اللبناني كذلك بطلقات مضادة للطائرات من مواقع قريبة من جزين. وردا على ذلك، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية غارات جوية على موقعين من مواقع حزب الله في الجنوب الشرقي لصور.

٦ - وشن حزب الله بعد أقل من ٤٨ ساعة هجوما على مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية في مزارع شبعا مستخدما الصواريخ الثقيلة ومدافع الهاون والأسلحة الصغيرة. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية فورا بإطلاق قذائف الدبابات ومدافع الهاون والمدفعية والقنابل الجوية في اتجاه مواقع حزب الله التي أطلقت منها النيران. وقتل جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية وأصيب خمسة آخرون بجراح من جراء نيران حزب الله. وأطلقت إسرائيل كذلك ثلاث طلقات ذخيرة دخانية على موقع لقوة الأمم المتحدة. وأكدت السلطات اللبنانية أن إطلاق حزب الله للنيران سبقه عبور دورية راجلة لقوات الدفاع الإسرائيلية للخط الأزرق. وادعت قوات الدفاع الإسرائيلية أن الهجوم بدأ إثر انفجار فخ متفجر كان قد زرعه حزب الله الليلة

السابقة في محيط موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية. وأجرت قوة الأمم المتحدة تحقيقا في الأمر، غير أنه تعذر عليها تأكيد ادعاءات أي من الطرفين أو نفيها.

٧ - وانطلقت حلقة أخرى من أحداث التصعيد في ٧ و ٨ حزيران/يونيه. ففي ٧ حزيران/يونيه قامت عناصر مجهولة الهوية يفترض احتمالا أنها فلسطينية بإطلاق ثلاثة أو أربعة صواريخ على إسرائيل انطلاقا من موقع يقع على بعد أقل من ٥٠٠ متر من مقر قوة الأمم المتحدة في الناقورة. سقط صاروخان منها على الأراضي اللبنانية بمحاذاة الخط الأزرق، وآخر في البحر قرب زورق دورية إسرائيلي. وأعقب هذا الحادث تخليق حوالي ٢٠ طائرة نفثة إسرائيلية على الجنوب اللبناني وعلى مقربة من بيروت. وفي وقت لاحق من تلك الليلة، نفذت القوات الجوية الإسرائيلية ضربة جوية على منشأة فلسطينية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة توجد قرب الناعمة على بعد ١٥ كيلومترا جنوبي بيروت. ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات. وقالت قوات الدفاع الإسرائيلية أن الغارة استهدفت الرد على الصواريخ التي أطلقت من الناقورة. وكانت الغارة أول هجوم لإسرائيل على مواقع مجاورة لبيروت منذ أن سحبت قواتها من لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٨ - وفي اليوم التالي، هاجم حزب الله من جديد قوات الدفاع الإسرائيلية في منطقة مزارع شبعا، بدعوى الرد على الغارات الجوية التي شنت على لبنان في اليوم السابق. وأصاب طلقات مدفعية الهاون التي أطلقها حزب الله جنديا إسرائيليا بجراح. وردا على ذلك، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية قذائف المدفعية وطلقات مدفعية الهاون والأسلحة الصغيرة وقنبلة جوية واحدة على مواقع حزب الله في عموم منطقة كفر شوبا والهبارية.

٩ - واستخدمت الأسلحة المضادة للطائرات مرة أخرى في حادث وقع في ٢٠ حزيران/يونيه، عندما أطلق حزب الله ثلاث طلقات ذخيرة عبر الخط الأزرق سقطت على إثرها الشظايا على مقربة من شوميرا وداخل مجمع محاذ تابع لقوات الدفاع الإسرائيلية، غير أنها لم تخلف خسائر بالغة. وفي الليلة نفسها أسقطت الطائرات النفثة الإسرائيلية ما يربو على أربعة قنابل على موقع لحزب الله قرب الطيري. ولم يبلغ عن وقوع ضحايا. وأكدت السلطات اللبنانية أن إطلاق النيران المضادة للطائرات جاء ردا على انتهاكات جوية إسرائيلية للخط الأزرق، غير أن قوة الأمم المتحدة لم تقف على أي انتهاكات في ذلك الوقت.

١٠ - وكانت وتيرة الغارات الجوية الإسرائيلية في الأجواء اللبنانية على العموم أقل من الفترة السابقة وإن اتسمت بشدها وباستخدام عدد كبير من الطائرات. وتمسك المسؤولون الإسرائيليون بموقفهم المتمثل في إجراء عمليات التحليق كلما رأت إسرائيل ضرورة ذلك. وكما كان الشأن في الماضي، كثيرا ما توغل الطيران الإسرائيلي في الأجواء اللبنانية محدثا

تفجيرات صوتية فوق المناطق المأهولة. وقد استمر اتباع النمط الذي ذكرته في تقاريري السابقة، بحيث تتجه طائرة نحو البحر وتخرق المجال الجوي اللبناني شمالي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لتتفادى بذلك مراقبتها المباشرة والتحقق منها من لدن القوة. وانخفضت حالات إطلاق حزب الله للنيران المضادة للطائرات انخفاضاً كبيراً من حيث عددها منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ إلى النصف الأول من عام ٢٠٠٤. غير أنه يبدو أن اتباع نمط إطلاق النيران رداً على عمليات التحليق قد استؤنف في الأسابيع القليلة الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حالة واحدة، قام حزب الله في ٢٩ حزيران/يونيه بتوجيه طلقات الرشاشات الثقيلة عقب غارة إسرائيلية استخدمت فيها ١٥ طائرة.

١١ - وقد وجهت شخصياً وكبار ممثلي في المنطقة والدول الأعضاء المعنية نداءات متكررة لحكومتى لبنان وإسرائيل لوقف كل الانتهاكات للخط الأزرق، والامتناع عن الأعمال التي تنطوي على احتمالات كبيرة للتصعيد وتهدد استقرار الجنوب اللبناني. ورغم أن الطرفين صرحا في عدة مناسبات أنهما لا يرغبان في تدهور الأوضاع على امتداد الخط الأزرق، فإن عدد الحوادث الذي وقع يحد بوضوح من جدية هذه النوايا.

١٢ - ولم تكن هناك حالات جديدة مرتجلة لزرع أجهزة متفجرة على امتداد الخط. غير أن مجموعة من هذه الأجهزة ما زالت مزروعة على الجانب اللبناني من الخط على مقربة من موقع الأمم المتحدة ١-٢١. وسجلت القوة عدداً من الانتهاكات البرية البسيطة للخط من لدن رعاة الماشية اللبنانيين أساساً في منطقتي مزارع شبعا وغجر. وصارت هذه الانتهاكات أمورا اعتيادية تحدث يومياً تقريباً، وكثيراً ما يرتكبها نفس الرعاة المحليين. ومما يدل على أن هذه الانتهاكات قد تؤدي لوقوع حوادث أكثر خطورة ما قامت به قوات الدفاع الإسرائيلية في عدة مناسبات من إطلاق نيران الأسلحة الصغيرة التحذيرية في الهواء لحمل الرعاة على الانصراف. وفي تطور ذي صلة، قامت تلك القوات في أربع مناسبات بإطلاق نيران الأسلحة الصغيرة ليلاً عبر الخط في مزارع شبعا. وطلبت قوة الأمم المتحدة إليها الكف عن الممارستين معاً، ولم يبلغ مؤخراً عن أي عمليات لإطلاق النار من هذا القبيل.

١٣ - وفي واقعة مستقلة، احتجزت قوات الدفاع الإسرائيلية شخصين من جنسية إيرانية ولبنانية بعد أن عبرا الخط الأزرق. وقامت القوات في اليوم التالي بتسليم كل منهما إلى قوة الأمم المتحدة التي سلمتهما بدورها إلى السلطات اللبنانية.

١٤ - ودرج المتظاهرون على التجمع بانتظام على الجانب اللبناني من الخط الأزرق عند نقطتي الاحتكاك المينيتين في تقاريري السابقة، وهما تل الشيخ عباد شرقي حولا، وبوابة فاطمة غربي المطلية. وكان عدد المتظاهرين وحجم الجماهير صغيراً، باستثناء الحالات التي

كانت تصادف وقوع تطورات إقليمية هامة أو الاحتفال بالذكرى السنوية لحدث من الأحداث. وكان المحتجون يلقون عامة الحجارة وغيرها من الأشياء في اتجاه مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية.

١٥ - وتم تنظيم أول انتخابات بلدية في الجنوب اللبناني منذ الانسحاب الإسرائيلي في ٢٣ أيار/مايو. وشهدت الانتخابات نسبة مشاركة عالية في منطقة الجنوب كلها وأجري الاقتراع على نحو منظم، ولم يبلغ عن أي أعمال ترويع أو اضطرابات هامة. وأدت الانتخابات إلى دعم هياكل الحكم المحلية الرسمية ودلت على إحراز تقدم في اتجاه اندماج أكثر شمولية للمنطقة المحتلة سابقا مع باقي البلد. وفاز حزب الله وحركة أمل، الحزب السياسي الآخر المهيمن في الجنوب، بالأغلبية العظمى للمقاعد.

١٦ - وواصلت قوات الأمن اللبنانية المشتركة والحيش اللبناني عملياتها في المناطق التي أخلتها إسرائيل منذ أربع سنوات خلت. وعلى العموم ظل قوام ونشاط قوات الأمن المشتركة بنفس المستوى، باستثناء زيادة في أنشطتها وحضورها بشكل أوضح خلال النصف الثاني من آذار/مارس وبداية حزيران/يونيه، عندما اشتد التوتر الإقليمي والمحلي، وخلال أيار/مايو خلال الانتخابات. وتدخلت قوات الأمن المشتركة أيضا في مناسبات عدة لمراقبة المظاهرات واتخذت تدابير أخرى لتقييد الوصول إلى السور التقني. ورغم ذلك، ظلت الحكومة اللبنانية متمسكة بموقفها المتمثل في عدم نشر قواتها المسلحة على امتداد خط الانسحاب طالما لم يعم السلام الشامل مع إسرائيل.

١٧ - وفي هذه الظروف، أبقى حزب الله على وجوده الواضح قرب الخط من خلال شبكته المكونة من المواقع المتنقلة والثابتة. وامتنع حزب الله إجمالا عن التدخل في حرية تنقل قوة الأمم المتحدة.

١٨ - وفي أوائل الفترة المشمولة بالتقرير، أبرمت حكومة إسرائيل وحزب الله اتفاقا توسط فيه وسطاء ألمان يون بغرض تبادل للأسرى تم في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير. وقدمت قوة الأمم المتحدة المساعدة السوقية والأمنية إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال عملية تسليم إسرائيل لرفات بعض السجناء عند معبر الناقورة.

١٩ - وأشارت في تقريرها الأخير إلى الجهود الرامية إلى إيجاد حل لمشكل مجموعة من المهاجرين الأكراد العراقيين غير الشرعيين الذين تم إيواءهم منذ آب/أغسطس ٢٠٠١ على قطعة أرض صغيرة تقع بين البوابتين الإسرائيلية واللبنانية لمعبر الناقورة. وآسف للتبليغ عن إصابة جندي غاني من قوة الأمم المتحدة بطلقة نارية بطريق الخطأ خلال صدامات أثارها الأكراد. وفي ١٢ آذار/مارس، قامت قوات الأمن الداخلية اللبنانية بإشراف من قوة الأمم

المتحدة بنقل المجموعة إلى مأوى مؤقت بالقرب من صيدا ترقباً لإعادتها الطوعية والسريعة إلى الوطن. وأجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أخيراً عملية الإعادة في ٦ و ٧ حزيران/يونيه بتنسيق مع السلطات اللبنانية، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وممثلي الخاص، والمنظمة الدولية للهجرة.

٢٠ - وقدمت قوة الأمم المتحدة المساعدة للسكان المدنيين اللبنانيين في شكل رعاية طبية ومشاريع للمياه وتجهيزات أو خدمات خاصة بالمدارس ودور الأيتام، وقدمت الخدمات الاجتماعية للمحتاجين. وقدمت مساعدة القوة من الموارد التي وفرتها أساساً البلدان المساهمة بقوات. وتعاونت القوة بشكل وثيق في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان.

٢١ - لا تزال مسألة وجود عدد كبير من الألغام الأرضية في منطقة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تتمركز حالياً بشكل كبير على امتداد الخط الأزرق بسبب عمليات إزالة الألغام الشاملة في قطاعات أخرى، مسألة تثير قلقاً بالغاً. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير، قُتل طفل رضيع وجُرح تسعة مدنيين لبنانيين نتيجة انفجار ألغام وذخائر. وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أنشطتها المتعلقة بإزالة الألغام، فأزالت أكثر من ٨٠٠ لغم وذخيرة غير منفجرة في منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ١٥ ٠٠٠ متر مربع من الأرض. كما أجرت القوة حملة تثقيف منتظمة حول مخاطر الألغام لأطفال المدارس المحلية.

٢٢ - ولا يزال التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية ومختلف الجهات المانحة يعطي نتائج هامة فيما يتعلق بإزالة الألغام في جنوب لبنان. وقد حصل المكتب الوطني لإزالة الألغام على خرائط إضافية عن حقول ألغام من قوات الدفاع الإسرائيلية سُلمت كجزء من اتفاق تبادل الأسرى. والأهم من ذلك، فقد انتهت بنجاح عملية التضامن الإماراتية، الممولة من الإمارات العربية المتحدة، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤. وبشكل عام كان المشروع مسؤولاً عن كشف وتدمير ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ لغم أرضي، مما أسفر خلال فترة سنتين عن إعادة خمسة ملايين متر مربع من الأراضي كانت مزروعة بالألغام إلى المجتمع المحلي.

٢٣ - وواصل ممثلي الشخصي عمله بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في الدعوة إلى توفير الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتيسير عملية تمويل المشاريع الإنمائية في الجنوب وتنفيذها. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة جهود منظومة الأمم المتحدة في العمل مع السلطات اللبنانية لتنمية الجنوب وإنعاشه.

### ثالثا - المسائل التنظيمية

٢٤ - لا تزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تركز على الحفاظ على وقف إطلاق النار من خلال الدوريات المتنقلة والجوية في منطقة عملياتها، والمراقبة من مواقع ثابتة والاتصال الوثيق مع الأطراف، بهدف تلافي الانتهاكات، وتسوية الحوادث ومنع التصعيد. وقامت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تنفيذ ولايتها وذلك من خلال فريق المراقبين في لبنان.

٢٥ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ١ ٩٩١ جنديا من كل من أوكرانيا (١٩٢)، وأيرلندا (٦)، وإيطاليا (٥٢)، وبولندا (٢٣٨)، وغانا (٦٥٠)، وفرنسا (٢٠٥)، والهند (٦٤٨). وساعدت القوة في أداء مهامها ٥١ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ومرفق خريطة تبين المواقع الحالية للقوة. وبالإضافة إلى ذلك استخدمت القوة ٤٠٥ موظفين مدنيين، تم توظيف ١١١ منهم دوليا و ٢٩٤ محليا. وأنهى اللواء لاليت موهان تيوارى مدة خدمته بصفته قائدا للقوة، وسلم قيادة القوة إلى اللواء ألان بيليجريني. ويواصل السيد ستافان دي ميستورا عمله بصفته ممثلي الشخصي في الجنوب اللبناني.

٢٦ - ويؤسفني أن أبلغ عن وفاة أحد أفراد القوة، وهو جندي من غانا قتل في أثناء تأدية واجبه. ومنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان توفي ٢٤٥ من أفرادها، ٧٩ منهم نتيجة لإطلاق نار أو انفجار قنابل، و ١٠٤ نتيجة لحوادث و ٦٢ لأسباب أخرى. وقد أدى إطلاق النار أو انفجار الغام إلى جرح ما مجموعه ٣٤٤ فردا.

### رابعا - الجوانب المالية

٢٧ - في قرارها ٣٠٧/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، رصدت الجمعية العامة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اعتمادا إجماليا ٩٢,٩ مليون دولار، بمعدل شهري قدره ٧,٧ ملايين دولار، للإنفاق على القوة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإذا ما قرر المجلس تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، على النحو الموصى به في الفقرة ٣٦ أدناه، فإن تكلفة الإنفاق عليها ستقتصر على المعدل الشهري الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٢٨ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة للفترة منذ إنشائها وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مبلغا قدره ٧١ مليون دولار. وبلغ

إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ١٨٧ مليون دولار.

## خامسا - ملاحظات

٢٩ - يمكن وصف الحالة في الجنوب اللبناني خلال الأشهر الستة الماضية بأنها كانت زاحرة بالتناقضات. ففي حين أعربت إسرائيل ولبنان عن رغبتهما في تفادي عدم الاستقرار في المنطقة، مر شهرا واحدا فقط دون مواجهات. علاوة على ذلك، كانت هناك أحداث منفردة تشعل في أغلب الأحيان سلسلة من أعمال العنف التي كان يسهم فيها الطرفان. ومن المهم أن أيا من تلك الأحداث لم يخرج عن نطاق السيطرة، ومن ثم فإن الأطراف وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تستحق التقدير. ومع ذلك فإن خطر تصاعد أعمال العنف لا يزال كبيرا وقد تؤدي إلى دخول الأطراف في صراع. ولا يمكنني أن أشدد على نحو كاف على الحاجة إلى تقييد الأطراف بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واحترام خط الانسحاب بكامله وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ولا يمكن لأي من الجانبين أن يتجاهل المخاطر التي تترتب على تجاهل هذه الالتزامات.

٣٠ - وقد شاركت منطقة الجنوب اللبناني بكاملها، بما في ذلك جميع القرى التي تقع في المنطقة التي كانت تحتلها إسرائيل وحتى الخط الأزرق، بنجاح في الانتخابات البلدية. ويقر الجميع بأن الممارسة الحرة لهذه العملية الديمقراطية، هي أحد معالم الاستقرار. وهي كذلك تأكيد واضح على ممارسة الحكومة اللبنانية لسلطتها. وأظهرت حكومة لبنان كذلك قدرتها على ممارسة سلطاتها من خلال أنشطة قوات الأمن المشتركة. غير أن الأحداث أظهرت أيضا أنه يلزم بذل المزيد من الجهود للحفاظ على الهدوء في الجنوب ووقف ارتكاب انتهاكات للخط الأزرق، وخاصة انتهاكات وقف إطلاق النار. وأكرر دعوة مجلس الأمن بأن تقوم الحكومة اللبنانية بمواصلة بذل الجهود لضمان إعادة بسط سلطاتها الفعلية على كافة أرجاء الجنوب، بما في ذلك نشر القوات المسلحة اللبنانية، وبذل قصارى جهدها لكفالة الهدوء. وأحث الحكومة على ممارسة سلطاتها في استخدام القوة في كامل أراضيها.

٣١ - ولا يزال استمرار إسرائيل في انتهاكاتهما الجوية الاستفزازية غير المبررة على سيادة الأراضي اللبنانية أمرا يدعو إلى القلق البالغ. كما أن قيام حزب الله بالرد بطلقات نارية من المدافع المضادة للطائرات عبر الخط الأزرق يشكل تهديدا مباشرا لحياة البشر. وفي حين استمر انخفاض استخدام حزب الله للأسلحة المضادة للطائرات على نحو ما جاء في تقريرتي السابق، فهناك عدد من الحالات حدثت مؤخرا رد منها حزب الله بإطلاق نيرانه باتجاه الطلعات الجوية في الأجواء اللبنانية. ويجب عدم السماح باستخدام الذخيرة الحية عبر الخط



الأزرق. وينسحب هذا المنع أيضا على الضربات الجوية الإسرائيلية الانتقامية على حزب الله أو على أية مواقع أخرى داخل لبنان، والتي تشكل أيضا خطرا كبيرا على المدنيين. إذ إن انتهاكا للخط الأزرق لا يمكن أن يبرر انتهاكا آخر.

٣٢ - وأذكر مع القلق المرات الثلاث التي أطلقت فيها النار على مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو قريبا منها، الأمر الذي يعرض موظفي الأمم المتحدة للخطر. وأذكر الأطراف بالتزامها باحترام حرمة مكاتب الأمم المتحدة وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة.

٣٣ - وأود أنؤكد الحاجة إلى قيام جميع الأطراف المعنية بتكثيف تركيزها على إنعاش منطقة الجنوب وتنميتها اقتصاديا. وإن الإنجازات التي تحققت في مجال إزالة الألغام خلال السنة الماضية، من خلال تعاون يحتذى بين الإمارات العربية المتحدة والأمم المتحدة والسلطات اللبنانية كانت جزءا من اتجاه يدعو إلى التفاؤل بدعم الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإني أحث حكومة لبنان والجهات المانحة الدولية على تعزيز جهودها. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بقوة بمساعدة لبنان في إنعاش الجنوب اقتصاديا.

٣٤ - وستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مساهمتها في استعادة السلم والأمن الدوليين من خلال عمليات مراقبة ورصد التطورات في منطقة عملها والإبلاغ عنها، والاتصال بالأطراف للمحافظة على الهدوء. وسيواصل ممثلي الخاص بالتشاور الوثيق مع المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تقديم دعم الأمم المتحدة السياسي والدبلوماسي إلى الأطراف لإرساء السلم والأمن الدائمين في الجنوب اللبناني.

٣٥ - ولا تزال الحالة على امتداد الخط الأزرق عرضة للتطورات الإقليمية المتقلبة. وهذا يؤكد ثانية الحاجة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، يستند إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

٣٦ - وفي رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/560)، نقل لي ممثل لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة طلب حكومته بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر. وفي ضوء الظروف السائدة في المنطقة، فإني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣٧ - ويجب أن ألفت انتباهكم ثانية إلى الأنصبة غير المسددة لتمويل القوة البالغ ٧١ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتكون منها القوة. وإني أناشد جميع الدول الأعضاء تسديد أنصبتها المقررة كاملة وعلى وجه

السرعة، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية. وأودّ أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة لتفهمها وصبرها.

٣٨ - وختاماً، أودّ أن أعرب عن تقديري لتيري رود لارسن، المنسق الخاص، وستافان دي ميستورا، ممثلي الخاص، وأن أثني على اللواء لاليت موهان تيواري، واللواء ألان بيليجريني والرجال والنساء الذين يشكلون قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لما يبذلونه من تفان في أداء مهامهم. إن تحليهم بدرجة عالية من الانضباط والقدرة على التحمل يعد مفخرة لهم وللأمم المتحدة.

